شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

كلية الحقوق
قسم القانون الجنائى

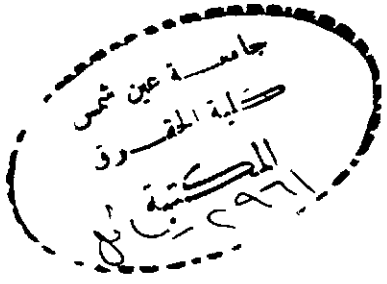

تعدد الجرائم فى التشريع الوضعى المقارن بالفقه الإسلامى

رسالة مقدمة من الطالب

أمين عبده محمد دهمش

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق
من كلية الحقوق - جامعة عين شمس

لجنة الحكم على الرسالة

ا.د يسر انور على	أستاذ القانون الجنائى - وعميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس	رئيسا ومشرفاً
ا.د . محمد محمد إسماعيل فرحات	أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس	عضواً و مشرفاً
ا.د . احمد صبحى العطار	أستاذ القانون الجنائى ووكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس	عضواً
ا.د . محمود بلال مهران	أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق - جامعة القاهرة	عضواً

٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ
وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا
بِالْقِسْطِ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ

(الآية ١٨ من سورة آل عمران)

إهداء

إلى والدىّ برًا وإحساناً

وإلى زوجتى واولادى الذين شاركونى وجد البعد عن الأهل والوطن

وإلى جامعة صنعاء التى تحملت نفقات دراستى

إلي هؤلاء جميعًا أهدى هذه الرسالة

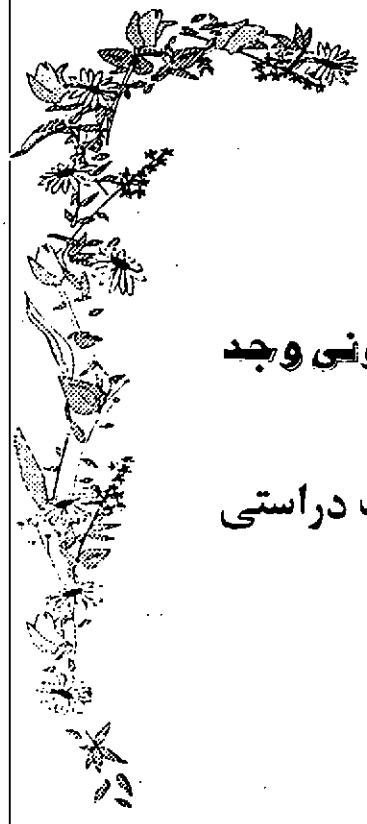

كلمة شكر

الحمد لله القائل : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1] ، أحمده سبحانه وتعالى وأشكره على نعمه التى لا تعد ولا تحصى ، فمن نعمه علىّ أن هيأ للإشراف على هذه الرسالة أستاذى الفاضلين الجليلين :

- **الأستاذ الدكتور / يسر أنور على**

أستاذ القانون الجنائى ، وعميد كلية الحقوق الأسبق بجامعة عين شمس .

- **والأستاذ الدكتور / محمد محمد إسماعيل فرحات .**

أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية الحقوق بجامعة عين شمس .

وعلى امتداد سنوات هذه الدراسة غمرانى بعطف الأب ، وقدما لى النصح والتوجيه، ولم يبخلا على بشىء من وقتهما الثمين ، ولقد كان لذلك أثره الطيب فى إنجاز البحث وخروجه بهذا المستوى ، وعرفانا بالجميل أتقدم لسيادتهما بعظيم الشكر وفائق الاحترام على هذه الرعاية ، وأسأل الله تعالى أن يجزيهما عنى وعن سائر طلاب العلم خير الجزاء، وأن ينعم عليهما بموفور الصحة والعافية .

وبكل الاحترام والتقدير أتوجه بجزيل الشكر والثناء إلى **الأستاذ الدكتور / أحمد صبحى العطار** أستاذ القانون الجنائى ووكيل كلية الحقوق بجامعة عين شمس ؛ لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة رغم مشاغله ومسئولياته الكثيرة ، وإنها لفرصة عظيمة أن أنهل من علمه الغزير ، وأستفيد من ملاحظاته ونصائحه القيمة ، وأسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية .

وبكل الاحترام والتقدير أتوجه بجزيل الشكر والثناء إلى فضيلة **الأستاذ الدكتور/ محمود بلال مهران** ، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ؛ لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة رغم ضيق وقته وأعبائه الكثيرة فله من الله الجزاء الكثير ، ومنى غاية الاحترام والتقدير ، وان يمتعه الله بالصحة وموفور العافية .

كما لا يفوتنى أن أرفع أكف الضراعة إلى الله سبحانه وتعالى سائلا منه المغفرة والرحمة لأستاذى الجليل **الأستاذ الدكتور / عبدالمجيد محمود مطلوب** ، والذى وافته المنية واختاره الله لجواره ، وهو مشرف على هذا البحث فى مراحله الأولى .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لى عونا وأهدى لى نصحا وأفادنى علما وأسدى لى معروفا ، فلهم منى جميعا عظيم الشكر والثناء .

---

[1] الآية (٧) من سورة إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه ، واتبع سنته إلى يوم الدين ... وبعد .

موضوع البحث وأهميته :

يتناول هذا البحث موضوع (**تعدد الجرائم**) والذى يعد من أدق موضوعات القانون الجنائى وأهمها على الإطلاق ، وتبدو هذه الدقة وتلك الأهمية من عدة أوجه :

- فمن ناحية تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية خطيرة عمدت الشعوب على مر العصور على مكافحتها ، واتفقت الشرائع على إيجاد الوسائل التى تحد من تفاقمها ، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للجريمة المفردة فإن الأمر يبدو أكثر أهمية عندما يرتكب الجانى عدة جرائم ، إذ لابد أن تتكثف الجهود للوقاية من الجريمة وإصلاح اعوجاج المجرم .
- ومن ناحية ثانية يعد موضوع تعدد الجرائم من الموضوعات الهامة الذى أثير بشأنه الجدل ، واختلفت فى أمره التشريعات . ونقطة الخلاف تدور حول آثار هذا التعدد على نطاق العقوبة التى يتعين توقيعها على الجانى الذى انتهك بسلوكه الإجرامى أكثر من نص عقابى ، وبالتالى ارتكب عدة جرائم ، وعندئذ يثور التساؤل عما إذا كانت توقع عليه عقوبة واحدة أو تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم، وإذا تعددت العقوبات بقدر عدد الجرائم فهل من المحتم أن يكون ذلك إلى ما لا نهاية أو ينبغى أن يقيد هذا التعدد بحد معين ؟ .

سيبين أن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على السياسة الجنائية التى يراها كل مشرع كفيله بتحقيق أهدافه من العقاب ، ومن هنا تباينت الأنظمة التشريعية فى معالجة مشكلة تعدد الجرائم من حيث العقاب ، وبالتالى أمكن القول إن هذا الموضوع يعد موضوعا مركبا قائما على فهم طبيعة الجريمة والعقوبة ، ومدى انعكاس ذلك على نطاق العقاب فى حالة ارتكاب أكثر من جريمة .

- ومن ناحية ثالثة لا تقتصر أهمية هذا الموضوع على تحديد العقوبة أو العقوبات الواجبة التطبيق ، واتصال ذلك بالنظرية العامة للعقوبة ، بل تمتد هذه الأهمية إلى نطاق النظرية العامة للجريمة ، ويبدو ذلك حين يصعب في الكثير من الحالات تقدير نشاط الجاني من حيث تكوينه لجريمة واحدة أو لعدة جرائم ، فقد يرتكب الشخص فعلا واحدا يؤدى إلى عدة نتائج إجرامية كما هو الشأن في التعدد الصوري ، وقد يرتكب الجاني عدة أفعال وتتعدد النتائج ، ومع ذلك يعتبر الجاني وكأنه ارتكب جريمة واحدة كما هو الشأن في الجريمة المتتابعة والتعدد المتميز بالارتباط وعدم التجزئة ، بل إنه قد يرتكب الجاني فعلا واحدا ومع ذلك تتعدد النصوص أو تتنازع فيما بينها للتطبيق على هذا الفعل ، ومن هنا بدا أنه لابد من إيجاد معيار يكفل التمييز بين حالات وحدة الجريمة وفصلها عن حالات تعدد الجرائم .
- ومن ناحية رابعة ، قد تتعدد الجرائم ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، أو يرتكب الجاني فعلا واحدا يؤدى إلى عدة جرائم ، ويتقرر بشأنه توقيع عقوبة واحدة ، وينعكس هذا الحكم على القواعد الإجرائية واجبة التطبيق على الجرائم المرتبطة ، وبالتالى على الدعاوى الجنائية الناشئة عن هذه الجرائم ، سواء فيما يتعلق بتحريك الدعوى الجنائية ام تحديد الاختصاص أم قوة الشيء المحكوم فيه ، مما يشير إلى أهمية أخرى للموضوع في المجال الإجرائي .

وتزداد أهمية الدراسة في هذا الموضوع عندما تتجه هذه الدراسة إلى مقارنة الأفكار الوضعية بالفكر الجنائي الإسلامي المستمد من رحاب الشريعة الإسلامية الغراء . وتبدو أهمية اتجاه الدراسة في الفقه الإسلامي من خلال تعدد المذاهب الفقهية واختلاف آراء الفقهاء المسلمين داخل هذا النظام الفقهي العظيم ، وما يمثله البحث في هذه الآراء وعرضها والترجيح فيما بينها من شحذ للذهن ، وتعميق للإدراك ، فضلا عما يؤدى إليه هذا التنوع الفقهي من إثراء للدراسة ، وتعميق للبحث .

وليس الهدف من هذا البحث فقط المقارنة بين الفقه الوضعي والفقه الإسلامي في مجال تعدد الجرائم مجرد بيان لنقاط الالتقاء والاختلاف بينهما بقدر ما هو

إظهار لأسلوب الفقه الإسلامى المحكم ، الذى واجه بـــه الجريمـــة بصفـــة عامـــة والعقاب عليها إذا ما تعددت .

منهج الدراسة :

تتجه الدراسة فى هذا البحث إلى مقارنة قواعد تعـــدد الجرائـــم فـــى القـــانون الوضعى بقواعد الفقه الإسلامى . وفيما يتعلق بالجانب الوضعى من المقارنـــة لـــم تقتصر الدراسة على قانون العقوبات المصرى بل تجاوزت ذلك إلـــى التشـــريعات الوضعية الأخرى ، مثل التشريع الفرنسى الذى جاء بتنظيم جديد لتعدد الجرائم فـــى قانون العقوبات الفرنسى الجديد الصادر فى سنة ١٩٩٢م ، والمعمول به مـــن أول مارس سنة ١٩٩٤م ، ولم تغفل الدراسة أيضا الإشـــارة إلـــى بعـــض التشـــريعات العربية الأخرى التى لها نهج متميز عن التشريعين المصرى والفرنسى .

أما فيما يتعلق بجانب الفقه الإسلامى فقد اتخذ الباحث من المذاهـــب الأربعـــة السنية أساسا للمقارنة بالقانون الوضعى ، ولم يغفـــل الإشـــارة إلـــى غيرهـــا مـــن المذاهب، وقد كان يرجح من الآراء ما يراه محققا للمصلحة العامة ويتفق مع منطـــق العصر ما دام لا يخالف نصا شرعيا .

وبعد أن يعرض الباحث للاتجاهات المختلفة للفقه الإسلامى يعقب ذلك بموقـــف القانون اليمنى ، على اعتبار أن قانون العقوبات اليمنى قانون شرعى مســـتمد مـــن أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد كانت الأدوات التى استخدمها الباحث هى الرجوع إلـــى كتـــب المذاهـــب الأصلية ، وإلى كتب التفسير ، وكتب الحديث الأساسية المتمثلة فى الأمهات الســـت، ولم يقتصر الباحث على ذلك بل استعان أيضا بكتب فقـــهاء الشـــريعة الإســـلامية المحدثين والتى كانت هادية ومرشدة له فى الكثير من المواضع .

خطة الدراسة :

تسير الدراسة عبر قسمين ، وتنتهى بخاتمة ، ويسبق ذلك باب تمهيدى بعنـوان: فكرة الجريمة والجزاء الجنائى المترتب عليها ، أحسب أنه ضرورى كمدخل لتمـهيد أرض البحث قبل السير فى قسميه الرئيسين ، وذلك لأن تحديد ماهية تعدد الجرائـــم وبيان أحكامه يتوقف على معرفة الجريمة والجزاء المقرر لها فى التشريع الوضعـــى والفقه الإسلامى .

وبناء على ذلك استقامت خطة البحث على النحو التالى :

- **الباب التمهيدى :** فكرة الجريمة والجزاء الجنائى المترتب عليها .

الفصل الأول : فكرة الجريمة .

الفصل الثانى : فكرة الجزاء الجنائى .

- **القسم الأول : ماهية تعدد الجرائم وتكييفه القانونى .**

الباب الأول : ماهية تعدد الجرائم .

الفصل الأول : تعريف تعدد الجرائم وشروطه .

الفصل الثانى : نطاق تعدد الجرائم .

الباب الثانى : التكييف القانونى لتعدد الجرائم .

الفصل الأول : معايير الفقه فى التمييز بين وحدة الجريمة وتعددها.

الفصل الثانى : تكييف حالات تعدد الجرائم ووحدتها .

- **القسم الثانى : أحكام تعدد الجرائم .**

الباب الأول : أحكام التعدد الحقيقى للجرائم .

الفصل الأول : أحكام التعدد الحقيقى للجرائم فى التشريع الوضعى.

الفصل الثانى : أحكام التعدد الحقيقى للجرائم فى الفقه الاسلامى .

الباب الثانى : أحكام التعدد الصورى للجرائم .

الفصل الأول : أحكام التعدد الصورى فى القانون الوضعى .

الفصل الثانى : أحكام التعدد الصورى فى الفقه الإسلامى .

- **خاتمة :** وفيها أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، والتوصيات التى تـــرى ضرورة الأخذ بها .